كارنيغي
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

اطلالة سياسية

# النظام الناشئ في الشرق الأوسط

أيار / مايو 2012

سينان أولغن، ناثان ج. براون، مارينا أوتاوي، بول سالم

بات النظام السياسي الناشئ في منطقة الشرق الأوسط بعد مرور أكثر من عام على الانتفاضات العربية، يتميّز بتحوّلات كبيرة في كل بلد على حدَة، وكذلك على الصعيد الإقليمي. فعلى الصعيدين المحلّي والدولي، ثمة أطراف فاعلة جديدة آخذة في الظهور في مواقع قوية فيما تتلاشى أهمية أطراف أخرى. الأحزاب الإسلامية آخذة في الصعود، في حين يفقد العديد من القوى العلمانية السلطة. وفي مختلف أنحاء المنطقة، برزت المخاوف الاقتصادية إلى الواجهة. هذه التغييرات الداخلية لها آثار على كل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة. وثمة عدد من الخطوات الاقتصادية والسياسية الأكثر طموحاً التي يتعيّن على الغرب اتخاذها للردّ على هذه التحولات في السلطة، والانخراط مع هؤلاء اللاعبين الجدد.

في المجال السياسي، تعدّ مطالبة الحركات الإسلامية بتبنّي أجندات إيديولوجيّة واسعة تؤيّد العلمانية وتشمل الالتزام الفلسفي بالقيم الأساسية مثل حقوق المرأة، مقاربة مخطئة. بدلاً من ذلك، ينبغي للأطراف الدولية الفاعلة أن تركّز على بعض القضايا المحدّدة جداً بوجه خاص، مثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحفاظ على العلاقات القائمة بموجب المعاهدات، ومبدأ التسويات السلمية للمنازعات الدولية. فمثل هذه الضغوط ستكون أكثر فعالية إذا كانت منسّقة، ولذلك على جميع الأطراف أن تسعى إلى التصرّف بصورة منهجية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً توسيع انخراطه على نحو يتجاوز عدداً قليلاً من نخبة الأطراف السياسية الفاعلة، وتركيز الجهود الدبلوماسية على بناء جسور مع مجتمعات بأكملها. في نهاية المطاف، قد يكون هناك القليل مما يمكن للغرب القيام به لتقليل الشكوك المتبادلة القائمة بين القوى الإسلامية والعلمانية في هذه البلدان، لكن يجب أن يعمل لإشراك الإسلاميين والعلمانيين في جميع تعاملاته مع المنطقة العربية.

يرجّح أن يكون هذا النوع من التعاون أكثر فعالية عندما يتعلّق الأمر بقضايا ملموسة محدّدة مثل الاقتصاد. فالعديد من الحكومات الجديدة في جميع أنحاء العالم العربي لديها ولايات قصيرة لإحداث التغيير قبل أن يصوّت الناس مرّة أخرى، لذا يجب أن يكون التركيز المباشر على أهداف قصيرة الأجل يمكن تنفيذها خلال دورة انتخابية واحدة. وسيكون خلق فرص عمل أولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمكن أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية من خلال زيادة المساعدات المالية، وتوفير الخبرة الفنية، والمساعدة على إنشاء أُطُر تنظيمية وقانونية من شأنها تعزيز مشاريع الأشغال العامة الشاملة، وبالتالي خلق فرص عمل. كما ينبغي للأطراف الدولية الفاعلة المساعدة على تطوير القطاع الخاص في هذه البلدان من أجل تعزيز النموّ ومساعدة اللاعبين المحلّيين في تدبّر أمر التوقّعات الاقتصادية للجماهير العربية. ويتعيّن على الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، تعديل شروطه الحمائية التجارية مع المنطقة.

في نهاية المطاف، يكمن أفضل أمل لتحقيق المصالحة في العالم العربي، في التركيز على الإصلاح الاقتصادي وقضايا أخرى ملموسة. ومن شأن القيام بمحاولة مُخطَّط لها لجمع الفصائل المعارضة بهذه الطريقة أن يشكّل مساهمة في تعزيز الديمقراطية في هذه البلدان، أكثر من مشاريع تعزيز الديمقراطية أو فرض مشروطيّات سياسية.

# التغيّرات في النظام الداخلي

ناثان ج. براون

في سياق موجة الانتفاضات التي اندلعت خلال العام 2011، أثبتت الأنظمة العربية السلطوية وبصورة مذهلة أنها ضعيفة أمام الاحتجاج العلني من جانب تحالفات كبيرة غير إيديولوجية لمواطنين عاديين يضغطون من أجل التغيير السياسي. وفي نهاية المطاف، خسر أربعة رؤساء مناصبهم في منطقة كان يبدو أن الاستمرارية فيها قاعدة غير قابلة للخرق تقريبا.

بطبيعة الحال، لاتشهد كل البلدان التي عاينت انتفاضات تحوّلاً في أهمية الأطراف السياسية الفاعلة. ففي البحرين، لم تُسفر الاضطرابات حتى الآن عن أي تغيير حقيقي، ولا عن أي تغيير في اليمن. مع أن الرئيس علي عبد الله صالح أُرغم على الاستقالة، ولايزال نائبه يتولّى السلطة، وأحد أبنائه مرشّح لمنصب الرئيس. ربما لاتكون نتيجة سنة كاملة من العنف أكثر من مجرّد تعديل في المناصب الرسمية داخل النخبة الضيّقة نفسها القائمة على الأسرة والقبيلة.

لكن في عدد من البلدان، عندما انتقلت السياسة من الساحة العامة إلى صناديق الاقتراع، لم تكن التحالفات غير الإيديولوجية هي التي حقّقت الأداء الأكثر إثارة للإعجاب. بدلاً من ذلك، سيطرت الحركات الإسلامية، بحضورها الاجتماعي وقدراتها التنظيمية الشاملة، على الميدان. ففي تونس ومصر، ظهرت نخبة إسلامية جديدة لديها أساس اجتماعي وفكري مختلف عن النخبة العلمانية والحداثيّة السابقة. من المرجّح أن تظهر في ليبيا أيضاً نخبة إسلامية جديدة نتيجة الانتخابات المقبلة. حتى في المغرب، حيث تبقى الملكية مسيطرة بشكل مُحْكَم، اضطرّ الملك إلى السماح لحزب العدالة والتنمية الإسلامي بتشكيل حكومة جديدة، وبالتالي تحدّي النخبة القديمة إلى حدّ ما. وثمّة أيضاً توقّع على نطاق واسع مفاده أنه عندما يحدث تغيير النظام في سورية، سيكون الإخوان المسلمون جزءاً رئيساً من النظام الجديد.

**عندما انتقلت السياسة من الساحة العامة إلى صناديق الاقتراع، لم تكن التحالفات غير الإيديولوجية هي التي حقّقت الأداء الأكثر إثارة للإعجاب. بدلاً من ذلك، سيطرت الحركات الإسلامية، بحضورها الاجتماعي وقدراتها التنظيمية الشاملة، على الميدان.**

التغيير الذي نشهده الآن في كل أنحاء شمال أفريقيا والمشرق العربي بدأ لأوّل مرة في العراق، حيث لم تقتصر نتائج التدخّل الأميركي على استبدال نظام صدام حسين المستبدّ بآخر جديد وأكثر ديمقراطية، في البداية على الأقلّ. فقد شهد التدخّل أيضاً تهميش النخبة السنّية العلمانية والاستعاضة عنها بنخبة شيعية تهيمن عليها أحزاب ذات توجّه إسلامي.

## صعود الإسلاميين

بقدر مايتم بناء هياكل ديمقراطية في المنطقة، سيكون الإسلاميون لاعبين رئيسيين. هذا لايعني أن الديمقراطية العربية ذات مستقبل إسلامي على وجه الحصر. فالاحتجاج العام لن يختفي على الأرجح بعد أن أُضيف إلى التصنيفات السياسية. ومع أنه قد لايتخّذ شكل تظاهرات ضخمة دعماً للتغيير العام، سيكون على شكل احتجاجات هادفة ومحدّدة، وقطاعيّة للغاية (من جانب النساء أو الطلاب أو العمال). قد تنجح في القيام بذلك الأطراف السياسية الجديدة التي تكافح لتحديد صوت مستقلّ، مثل النقابات العمّالية. ومن المرجّح أن تستمرّ القوى العسكرية والأمنية في كونها أطرافاً سياسية فاعلة مهمّة، على الأقل في الوقت الراهن، لكن الإسلاميين قد يصبحون في نهاية المطاف لاعبين مهيمنين، حيث أظهرت

الجماعات الأخرى بأنها غير كفؤة أو غير مهتمّة في بناء حضور قوي في مجال الانتخابات. وفي الواقع، الهياكل الأخرى الوحيدة التي يمكن أن يُعتَمَد عليها في تعبئة المواطنين لأغراض انتخابية – الأحزاب الحاكمة - تم تفكيكها في مصر وتونس (ولم تكن قد تشكّلت أبداً في ليبيا ومعظم الأنظمة الملكية).

قد تكون الأطراف الإسلامية الفاعلة أهمّ الرابحين من الاتجاه إلى ترسيخ الديمقراطية، لكنها تظهر أيضاً مؤشّرات كبيرة على التغيير. معظم هذه الأطراف ناجح إلى حدّ ما. والحركات التي كانت تعمل في السرّ، مثل حركة النهضة في تونس، عادت إلى الظهور بسرعة وبنت شبكات مثيرة للإعجاب على الصعيد الوطني. تفتقر جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى وضع قانوني، لكنها قادرة على العمل علناً على نطاق محدود، وأنشأت الحركات السلفية في مصر، المنظّمة رسمياً في بعض الأحيان، لكنها نادراً ماكانت سياسية، أحزاباً سياسية بسرعة وفعالية مذهلتين. في كل هذه الحالات، لم ينجح الإسلاميون في صياغة هياكل تنظيمية فقط، بل صاغوا أيضاً برامج شاملة تعالج مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا السياسة العامة.

**لم ينجح الإسلاميون في صياغة هياكل تنظيمية وحسب، بل صاغوا أيضاً برامج شاملة تعالج مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا السياسة العامة.**

ويبدو حتى في البلدان التي لم تتعرّض إلى تغيير النظام، أن الأطراف الإسلامية الفاعلة تمثّل قوىً انتخابية هائلة. ففي المغرب، وافق حزب العدالة والتنمية على إصلاح دستوري محدود، وتولّى دوراً قيادياً في مجلس الوزراء. وفي الأردن، ضغطت جبهة العمل الإسلامي من أجل الإصلاح السياسي حتى أنها طرحت فكرة وجود نظام ملكي دستوري. وفي الكويت، كان أداء المرشّحين الإسلاميين والقبائل المحافظة جيداً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

أدّى المدّ المتصاعد إلى إعلاء شأن كل الحركات الإسلامية، لكنه، في سياق هذه العملية أيضاً، جعل المراقبين أكثر وعياً بتنوّع الجزء الإسلامي من ألوان الطيف السياسي. في ظل الظروف شبه السلطوية التي كانت سائدة في السابق، كان واضحاً أن هناك بعض الحركات - غالباً على غرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر – التي تسعى إلى الانضمام إلى التيار العام السياسي، والحركات الجهادية الأخرى التي لديها وجهات نظر سياسية متطرّفة. لكن على مدى العام الماضي، اتّجهت الحركات السلفية نحو نزعة اجتماعية محافظة حادّة تقوم على إخلاص دقيق مزعوم للنّصوص الدينية، وأظهرت اهتماماً أكبر بالمشاركة السياسية في أماكن مثل مصر وتونس. وحتى داخل الحركات الأكثر خبرة من نوع الإخوان، أصبحت بعض الاختلافات واضحة للعيان أكثر.

تميّز حزب العدالة والتنمية في المغرب بإصراره على الانضمام إلى النخبة الحاكمة، وقد دُفعَت جبهة العمل الإسلامي في الأردن إلى أن تكون حركة معارَضة أكثر جرأة. وأظهرت حركة النهضة في تونس استعداداً للتخلّي عن الإشارة إلى أحكام الشريعة الإسلامية في الدستور، وهي خطوة لايمكن تصوّرها بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وبشكل عام، تراقب مثل هذه الحركات بعضها بعضاً بشكل وثيق جداً لتعلّم الدروس، لكن من الواضح أن البيئة المحلّية التي تعمل فيها هي التي تؤثّر عليها على نحو أكثر عمقاً.

## الانتخابات والإيديولوجيا

مع أن هذا التنوّع واضح، أدّى نجاح الحركات الإسلامية في الانتخابات إلى نوعين من التطوّرات الإيديولوجية. أولاً، دفع هذه الحركات إلى تبنّي الآليات الديمقراطية والسياسة عموماً بحماس صادق.

هذا لايأخذ ببساطة شكل الدعم العام للديمقراطية (على مدى العقد الماضي كان التأييد الشفهي يأتي بكثافة وسرعة أكبر من التيّار الرئيس للحركات الإسلامية)، لكن الإسلاميين أظهروا، بشكل أكثر تواتراً، اهتماماً تفصيلياً متزايداً والتزاماً بتعزيز آليات الأكثرية. وإدراكاً منهم لحقيقة أن من المرجّح أن تسفر الانتخابات البرلمانية عن وجود كتل إسلامية كبيرة في بعض البلدان (وبالتالي فهذا أمر حتمي) وأغلبيات إسلامية في بلدان أخرى، ضغط الإسلاميون من أجل إدارة الانتخابات بصورة محايدة ومهنيّة، وإيجاد برلمانات أقوى، وتوفير حماية أقوى للتنظيمات السياسية.

يبدو هذا التغيير أكثر براعة لكنه مع ذلك مؤثّر حقاً في العمليات الدستورية الجارية الآن في تونس ومصر. وبينما يُحتمَل أن تجري مناقشات ساخنة وعاطفية في شأن الدور الدستوري للإسلام والشريعة الإسلامية، تظهر الأحزاب الإسلامية في تلك البلدان بعض الدهاء السياسي من خلال نقل وتركيز طاقاتها على شروط أقل رمزيّة بكثير - الرقابة البرلمانية على مجلس الوزراء والإشراف المدني على المؤسسة العسكرية على سبيل المثال. وعندما ركّزت الحركات والجماعات السياسية الأخرى على قضايا ساخنة مثل العدالة الانتقالية والتسلسل المناسب لإعادة البناء السياسي، أصبح الإسلاميون ميّالين إلى ترك هذه التفاصيل إلى الآخرين، وأصرّوا فقط على أن تستمرّ العملية السياسية وأن تمضي الانتخابات قُدُماً. آتى هذا القرار أُكُله بشكل رائع، حيث توقّع الإسلاميون أن تلعب الانتخابات دوراً تصنيفياً. وتحوّل الزعماء الإسلاميون من مجرّد مجموعة من بين العديد من المجموعات على طاولة مزدحمة إلى طرف سياسي مدني فاعل.

**إدراكاً من الإسلاميين لحقيقة أنه من المرجّح أن تسفر الانتخابات البرلمانية عن وجود كتل إسلامية كبيرة في بعض البلدان، وأغلبيات إسلامية في بلدان أخرى، ضغطوا من أجل إدارة الانتخابات بصورة محايدة ومهنيّة، وإيجاد برلمانات أقوى، وتوفير حماية أقوى للتنظيمات السياسية.**

أدّى كل ذلك إلى حدوث ثاني تغيير إيديولوجي واضح في الحركات: فهي لم تعد تعتبر نفسها حركات معارضة، وأصبحت ترى شيئاً فشيئاً أنها أحزاب حاكمة فعلية أو مُحتَملة. الحركات القائمة على أساس نموذج الإخوان المسلمين لديها إيديولوجيات عامة جداً تجعل المرونة أسهل مما قد تكون عليه بالنسبة إلى الحركات الإيديولوجية الأخرى. ومع ذلك، من اللافت للنّظر كيف أنها قَبِلت بسرعة ماترى أنها أعباء القيادة وتبنّت مواقف تُمليها الضرورات الاقتصادية والدولية أكثر من تفسيرها للنصوص الدينية.

في مسائل السياسة الاقتصادية، وعلى الأخصّ الاستثمار الأجنبي والسياحة والمساعدات، تقدّم الحركات نفسها في الواقع على أنها تلتزم بمجموعة من السياسات الليبرالية الموجّهة إلى الخارج في الغالب، وتختلف عن الأنظمة السابقة إلى حدّ كبير من حيث التزامها بالشفافية والنزاهة وتدابير مكافحة الفساد. وقد خفّفت من حدّة مواقفها بشأن إسرائيل بقدر كبير من التردّد، لكنها تبدو مع ذلك، على استعداد لإعطاء الضمانات التي سعى المفاوضون الغربيون الرسميون إلى الحصول عليها.

لم تكن هذه التغييرات ملحوظة بالقدر نفسه في الجماعات السلفية الأقل خبرة من الناحية السياسية، ببساطة لأنها عديمة الخبرة نسبياً، وأكثر التزاماً بتفسيرات محدّدة للنصوص الدينية، وأقل احتمالاً لتولّي مواقع المسؤولية السياسية. لكن حتى الحركات السلفية دُعيت إلى تطوير مواقف سياسية تفصيلية بدلاً من تقديم نفسها كنماذج للاستقامة الشخصية والتقوى فقط.

## سياسات الإسلاميين

تهمة الازدواجية القديمة – التي تقول بأن الإسلاميين تعلّموا كيف يحرّكون شفاههم بالكلام بعبارات مطمئنة مع الأجانب في حين احتفظوا بلغة دينية ناريّة لأنصارهم – كانت موضع مبالغة دائماً، لكن

من المرجّح أن تكون أقلّ انطباقاً على الفترة الحالية. فلا شك أن الحركات الإسلامية تأخذ الدين على محمل الجدّ تماماً، ومن المرجّح أن تكون ثمة لحظات يطلق فيها نواب أو حتى قادة تصريحاً من شأنه أن يسبّب ذعراً في الأوساط الغربية، على الأرجح في شأن إسرائيل، وحقوق المرأة والأقليات. القادة السياسيون يتحدّثون دائماً إلى مؤيّديهم بلغة مختلفة عن تلك التي يتحدّثون بها إلى الأجانب.

الفجوة قد تتقلّص لكنها لن تختفي البتة. فالقادة الإسلاميون يدركون، وعلى نحو متزايد، أنهم مراقَبون عن كثب من جانب المعارضين المحلّيين والزعماء الأجانب على حدّ سواء. ولذا، سيضطرّون إلى إيجاد الصيغ البلاغية التي تطوف عبر الجماهير. كما أن شعورهم المتزايد بالمسؤولية السياسية، وبأن لديهم فرصة تاريخية، أدّى بقادة الحركة إلى أن يصبحوا أكثر حذراً في خطابهم.

أدّت اللحظة الراهنة إلى حدوث بعض التغيير، لكنها لم تحلّ كل القضايا بالنسبة إلى الإسلاميين. فالانتقال من كونها حركات سرّية أو نادراً مايتم التّغاضي عنها إلى أحزاب سياسية حاكمة، ليس سهلاً حتى بالنسبة إلى قادة ملتزمين تماماً بالحكم والسياسة. وتصرّ الحركات الإسلامية على أنها لاتمتلك ذلك الالتزام الشامل، فهي ترغب كثيراً في الحفاظ على طابعها كحركات إصلاحية كبيرة، وتسعى إلى تطوير مسلمين أفضل، وأسر سليمة أكثر من الناحيتين الجسمانية والعقلية، ومجتمعات أكثر عدلاً. ومع أن هذه الأحزاب تبدو واضحة أكثر في تفكيرها، وتجتذب بعض الزعماء الأكثر ديناميكية، فإن أمور السياسة والعمل الحزبي والنشاط البرلماني تشكّل جزءاً من رسالتها ليس إلا. ولذا، ثمة أسئلة خطيرة لم يتم الردّ عليها حول أهداف الإسلاميين:

- متى يستخدم الإسلاميون سلطة الدولة، ومتى يشدّدون على نهجهم السابق في العمل من القاعدة من خلال أعمال الحركة، والوعظ والتعليم والأنشطة الاجتماعية؟

- مامدى استعدادهم لتوسيع نطاق التزامهم بحياة سياسية أكثر حرية ليشمل النواحي الاجتماعية والثقافية؟ وما نوع القيود التي يحبّذون فرضها على التعبير الفني، وعلى حقوق غير المسلمين، والمناقشة العامة للمواضيع الدينية الحساسة؟

- كيف يوفّقون بين التزامهم باقتصاد السوق وحقوق الملكية، وبين التزاماتهم بالرعاية الاجتماعية وإصرارهم على أن التعاليم الإسلامية شاملة، وتنطبق بالتالي على المجال الاقتصادي أيضا؟

في حين مرّت الحركات الإسلامية بعملية تطوّر غير كاملة وفي بعض الأحيان غامضة، إلا أنه ليس لدى الأطراف الخارجية الفاعلة سوى أدوات محدودة لتشكيل تطوّرها في المستقبل. ومن المرجّح للنشاط الذي كان مفضلاً في العقد الماضي، والمتمثّل في التدقيق في هذه الحركات بحثاً عن «المتطرفين» الذين يجب تجنّبهم و«المعتدلين» الذين يمكن دعمهم، أن يكون غير ذي جدوى. فالحركات الإسلامية لاتبحث عن التوجيه الإيديولوجي، وتفخر أكبر الحركات ببراعتها التنظيمية ووحدة صفّها. ومن غير المرجّح أن تتصدّع نتيجة للمغازلات الغربية. من المنطقي أكثر اعتبارها، والتعامل معها، بوصفها حركات محافظة اجتماعياً وسياسياً وذات اتّجاه ديني قوي جداً، لكنها تمتلك أيضاً مؤهّلات ديمقراطية قوية، ولذا فمن المؤكد أنها ليست مخلوقات غير مألوفة تماماً.

# الآثار المترتّبة على الانتقال الداخلي للسلطة

مارينا أوتاوي

تحوّل السلطة بين النخبة العلمانية والإسلامية، الذي يعدّ النتيجة المحلّية الأكثر بروزاً للربيع العربي حتى الآن، لم يقع على الرغم من إدخال مزيد من الديمقراطية بل نظراً إليه. فقد سَمَح هذا الانتقال للأحزاب بأن تنظّم صفوفها، واستبدل الانتخابات المدبّرة بإحكام، التي كانت تديرها الأنظمة القديمة، بأخرى أكثر حرية وأكثر قدرة على المنافسة.
يبدو من غير المحتمل، في معظم البلدان التي أوصلت العمليات الديمقراطية فيها الإسلاميين إلى السلطة، ولاسيما في مصر حيث حقّق الإخوان المسلمون والسلفيون انتصاراً ساحقاً، أنه يمكن عكس الوضع قريباً بالوسائل الديمقراطية. فقد أثبتت الأحزاب الإسلامية أنها جيّدة التنظيم وتحظى بالشعبية في آن، هذا في حين تبدو الأحزاب العلمانية عاجزة عن تطوير خطاب ذي جاذبية واسعة، وهي سيّئة التنظيم على أرض الواقع، وتجد صعوبة في تشكيل ائتلافات في مابينها حتى لأغراض انتخابية.

فوز الإسلاميين في الانتخابات الأخيرة هو أكثر بكثير من التناوب المعتاد للأحزاب على السلطة، الذي يجري بانتظام في جميع النُظُم السياسية الديمقراطية. إنه تناوب النُخَب، الذي يدلّ على أفول النخبة الحداثيّة العلمانية التي هيمنت على الحياة السياسية في الدول العربية في شمال أفريقيا والمشرق العربي لعقود من الزمان، والظهور المصاحب لنخبة إسلامية منافسة جرى إقصاؤها وتهميشها واضطهادها في كثير من الأحيان. ولعل مايرمز إلى التغيير هو أنه في كل من تونس ومصر، العديد من الشخصيات الإسلامية الكبرى اليوم، التي تم سجنها أو نفيها من جانب الأنظمة السابقة، كانت الوحيدة القادرة على استئناف حياتها السياسية في العام 2011. راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة ورئيس الوزراء حمادي الجبالي في تونس، وخيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المصرية الذي كان يرغب في أن يكون مرشحاً للرئاسة، لو اكتفينا بذكر أبرزهم، أمضوا جميعاً سنوات عديدة في السجن أو المنفى.

تسبّب صعود النخبة الإسلامية في قلق وخوف هائلين بين أعضاء النخبة الحداثيّة العلمانية. وهذا أمر مفهوم لأن تحوّلاً تاريخياً حقاً يجري الآن. فإضافة إلى الخوف الحقيقي، ثمة الكثير من عمليات إشاعة الخوف من جميع الجهات، كما توضّح حالتا تونس ومصر.

## تونس

تختار المناقشات التي دارت بشأن نتيجة الانتفاضات العربية تونس دائماً بوصفها البلد الواعد والأكثر نجاحاً، وأنها بالفعل في طريقها إلى تطوير نظام سياسي ديمقراطي. من خلال وجهة النظر هذه، الوردية إلى حدّ ما، ومع بعض الدعم الاقتصادي من المجتمع الدولي لمساعدتها على الصمود في وجه التحوّل الناجم عن الركود، ينتظر البلاد مستقبل مشرق وديمقراطي.

ليس ثمة شكّ في أن تونس تعاملت حتى الآن مع المرحلة الانتقالية على نحو أفضل من أي بلد آخر، وأنها تسبق مصر بأشواط. ومع أنه حدثت بعض أعمال العنف خلال الاضطرابات، وهي في الواقع أكثر مما ذُكر في الأصل، فقد بقي الجيش بعيداً عن السياسة، وتمكّنت الفصائل السياسية المختلفة من الاتفاق بسرعة نسبية على خطة انتقالية تمسّكت بها بقوة. وبالتالي أصبح لدى تونس الآن جمعية تأسيسية منتخبة

اختارت رئيساً للبلاد من أحد الأحزاب العلمانية، في حين انتخبت رئيس وزراء إسلامياً. وتتقاسم الأحزاب العلمانية وحزب النهضة المناصب في اللجان الست التي تتولّى صياغة فصول منفصلة من الدستور الجديد للبلاد. ستبقى الحكومة الائتلافية، التي تضم حزب النهضة واثنين من الأحزاب العلمانية، في السلطة حتى يتم سنّ دستور جديد وتُجرى الانتخابات الجديدة بعد نحو عام من الآن.

مع ذلك، ثمة توتّر كبير تحت سطح هذه العملية جيّدة التنظيم والإدارة، وأحياناً فوق سطحها. فالهوّة التي تفصل الأحزاب العلمانية والإسلامية تطفو على السطح في كل مقابلة أو حتى محادثة عادية. وبينما ينظر الغربيون إلى النهضة على أنه حزب إسلامي معتدل لايشكّل أي تهديد، يعتبره الحداثيون التونسيون خطراً وغير جدير بالثقة، وأن اعتداله بالكاد يخفي مواقفه المتطرّفة. ويشار إلى التصريحات التي يدلي بها الأعضاء الأكثر راديكاليّة في التنظيم بصورة روتينية على أنها هي الموقف الحقيقي للحزب. يقول المعارضون إن الحزب غير راغب في اتّخاذ إجراءات صارمة ضد السلفيّين، ليس لأنه يرفض الأساليب القمعيّة التي استخدمها نظام بن علي في الماضي، بل لأن السلفيّين هم في الواقع ميليشيا النهضة. وبغضّ النظر عما يقوله قادة النهضة عن حقوق المرأة، فإن العلمانيين مقتنعون بأن الحزب مصمّم على تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي اعتمدته تونس بعد الاستقلال مباشرة، واستبداله بآخر تمييزي يقوم بشكل صارم على الشريعة الإسلامية. وفي الواقع، كل شيء تفعله أو تقوله النهضة شائن من حيث التعريف، كما يرى هؤلاء.

**مع أن الأحزاب العلمانية تدّعي تمثيل مستقبل الديمقراطية، أثبتت عدم استعدادها لقبول نتيجة نظام سياسي قائم على الانتخابات، أي نقل السلطة من نخبة علمانية إلى أخرى إسلامية.**

وتُقابل مخاوفَ العلمانيين من النهضة مخاوفُ الإسلاميين من «اليسار»، وهو مصطلح يبدو أنه يشمل كل شيء من يسار الوسط إلى بعض من بقي من المتشدّدين الشيوعيين الذين لازالوا يتحايلون على العيش داخل الأحزاب السياسية الهامشية وجيوب الحركة العمّالية. وفي توصيف النهضة لهم، فإنهم جميعاً ستالينيّون متمادون في الخطأ، وكفّار ينظرون إلى الدين باعتباره أفيون الشعوب، وأقليّة ترى أنه يَحقّ لها حكم البلاد حتى لو لم تكن تحظى بأيّ تأييد.

انعدام الثقة بين الطرفين كامل، إذ يتّهم أحدهما الآخر بالازدواجية والكذب الصريح، مع أن طلبات الحصول على أمثلة ملموسة من الزائر لاتستدعي أجوبة محدّدة من أي من الطرفين.

## مصر

إذا كان التوتّر سيئاً في تونس، فهو أسوأ بكثير في مصر. فالعملية الانتقالية هناك سيئة التصميم، حيث يسيطر الجيش على السلطة حتى يتم استكمال الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكنه فشل في توفير مبادئ توجيهية واضحة. أمضى المصريون بضعة أشهر وهم يتجادلون حول توقيت الانتخابات، حيث كانت الأحزاب العلمانية تريد تأخيرها لمنحها الوقت الكافي لتنظيم نفسها. وشاركوا في نقاشات لاتنتهي حول تسلسل كتابة الدستور والانتخابات، حيث فضّلت الأحزاب العلمانية أصلاً تأجيل الانتخابات إلى مابعد وضع الدستور بحيث يكون دور الإسلاميين محدوداً في عملية صياغته، لكنهم لم يصلوا أبداً إلى قرار واضح. وسعوا إلى الحدّ من سلطة واضعي الدستور من خلال محاولة فرض مجموعة من المبادئ الدستورية التي لايجوز انتهاكها، من دون مفهوم واضح للكيفيّة التي سيتم من خلالها اعتماد هذه المبادئ. في نهاية المطاف، اضطرت المؤسسة العسكرية، التي تتعاطف مع النخبة العلمانية القديمة أكثر من تعاطفها مع الإسلاميين، إلى التصرّف واختيار مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والتوافق على صياغة الدستور بين العمليتين.

لكن الخطة لم تنجح على النحو المأمول. فعندما أسفرت الانتخابات عن برلمان يُهَيمن عليه الإخوان المسلمون والسلفيون، قالت الأحزاب العلمانية على الفور أنه برلمان غير تمثيلي، على مع أن المراقبين المحليين والدوليين أعلنوا بالإجماع أن الانتخابات كانت نزيهة. قالوا أنه ماكان ينبغي للبرلمان أن ينتخب الجمعية التأسيسية لأنه غير تمثيلي، مع أن هذا هو مانصّ عليه الإعلان الدستوري المؤقّت الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبذلك دخلت العملية الانتقالية في أزمة جديدة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه تقرّر إجراء الانتخابات الرئاسية في 23 و24 أيار/مايو، لم تكن صياغة الدستور قد بدأت بحلول منتصف نيسان/أبريل. فقد عمدت المحكمة الإدارية إلى حلّ الجمعية التأسيسية في قرار سياسي واضح. وطعنت دعوى قضائية، لم ينظر فيها إلى الآن، في دستورية قانون الانتخاب، الذي تم على أساسه انتخاب أعضاء البرلمان إلى السلطة. وبسبب الطعن، يبقى احتمال عدم سنّ الدستور قبل الانتخابات الرئاسية احتمالاً كبيراً. وقد أثار هذا احتمال أن يتمكّن المصريون في نهاية شهر أيار/مايو، من انتخاب رئيس مطلق السلطة لمدة خمس سنوات، ثم وضع دستور في وقت لاحق يقلّص سلطاته، ماتسبّب في أزمة جديدة.

**أثّرت الانتفاضات والعمليات الانتقالية في تونس ومصر وليبيا واليمن على العلاقات الإقليمية والدولية، بيد أنها لم تؤدّ إلى تحوّل جذري في موازين القوى الإقليمية.**

يكمن في قلب العملية الانتقالية الفوضوية بشكل متزايد في مصر خوف الأحزاب العلمانية من الإسلاميين، وعدم استعدادها لقبول حقيقة الدعم الواسع الذي يتمتّع به الإسلاميون، والفوضى والضعف اللذين تعانيهما الأحزاب العلمانية. ومع أنها تدّعي تمثيل مستقبل الديمقراطية، أثبتت الأحزاب العلمانية عدم استعدادها لقبول نتيجة نظام سياسي قائم على الانتخابات، أي نقل السلطة من نخبة علمانية إلى أخرى إسلامية.

استندت هذه المعارضة إلى خوف النخبة العلمانية من فقدان مواقع السلطة التي شعرت بأنها مؤهّلة لتبوّئها، أكثر منها إلى الخوف ممّا سيفعله الإسلاميون عندما يصلون إلى السلطة. وقد اتّضح هذا من حقيقة أن المعركة على الدستور كانت تتوقّف على مسألة من الذي سيكتبه، من دون وجود نقاش حقيقي حول مضمونه. وفي الواقع، وبما أن الأحزاب العلمانية المصرية لاتريد أن تبدو إلحاديّة وبما أن الإخوان المسلمين حريصون على إظهار اعتدالهم، لم يكن هناك خلاف كبير بين الجانبين حول مكانة الدين في الدستور. في برامجها الانتخابية، دافعت جميع الأحزاب العلمانية تقريباً عن مواد دستور العام 1971 التي تنصّ على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر التشريع. وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين مراراً أنها تريد من الدستور أن يعرّف مصر على أنها دولة مدنية (أي علمانية) ذات مرجعية إسلامية، وليس دولة دينية.

يبدو والحالة هذه أن المسألة لاتتعلق بمحتوى الدستور بقدر ماتتعلّق بالسلطة. في الواقع، من المرجح أن تتوقّف أكبر نقطة خلافية في كتابة الدستور على النظام السياسي، حيث ترغب الأحزاب العلمانية في الحفاظ على النظام الرئاسي، بينما يفضّل الإخوان المسلمون نظاماً برلمانياً أو نظاماً مختلطاً كما في فرنسا كحلّ وسط.

## التحدّي بالنسبة إلى البلدان الغربية

حتى الآن، تبدو الدول الغربية أكثر استعداداً من الأحزاب العلمانية في تونس ومصر لقبول صعود

الإسلاميين. نتائج الانتخابات واضحة، والدول الغربية تعرف أنها ستخسر كل صدقيّتها إذا مارفضت نتائج العملية الديمقراطية التي تدعمها.
ومع ذلك، صعود الأحزاب الإسلامية مسألة مثيرة للقلق بالنسبة إلى الحكومات الغربية وذلك لسببين. أولاً، لاتزال التساؤلات قائمة حول الأهداف النهائية لهذه الأحزاب، وكيف ستتطوّر إذا ما أصبحت في السلطة، وما إذا كانت ستنفتح على إقامة علاقات قوية مع الغرب. في حالة مصر، تلوح في الأفق أيضاً أسئلة حول رغبة الإسلاميين بالالتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وبشكل أعمّ، كيف سيتعاملون مع إسرائيل، البلد الذي يسمّونه في العادة الكيان الصهيوني.

التحدّي الثاني للدول الغربية يفرضه الانقسام العميق بين القوى الإسلامية والعلمانية أو الحداثيّة، بوصفه السمة السائدة في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية. فالنخبة العلمانية التي تُهمَّش بسبب صعود الأحزاب الإسلامية، هي التي عقدت الحكومات الغربية صداقة معها ودعمتها في الماضي. إنها النخبة التي انبثقت منها الأنظمة المتعاقبة في هذه البلدان، وهي جزء من العلاقات التاريخية، الودّية أو غير الودّية، بين البلدان العربية وبين الغرب. كان نظاما بورقيبة وزين العابدين بن علي في تونس جزءاً من هذه النخبة، وكذلك كانت حكومات حزب الوفد وأنظمة جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، تنتمي جميعاً، وبأشكال مختلفة، إلى المشروع الحداثي والعلماني.

لايقتصر الأمر على وجود علاقات تاريخية بين النخبة العلمانية وبين الغرب فقط، لكن البقاء السياسي لهذه النخبة مهم لبروز البلدان التي تمرّ في مرحلة انتقالية كديمقراطيات. الديمقراطية تتطلّب وجود قوًى متنافسة وموازنة، ولذا يحتاج العالم العربي في هذا الوقت إلى القوى الإسلامية والعلمانية على حدّ سواء.

## النظام الإقليمي

### بول سالم

لايمكن التنبؤ بالديناميكية الإقليمية التي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الغرب والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، مع أنها لم تتغيّر بصورة جذرية بعد. إذ لم يكن هناك «نظام إقليمي» عربي أو شرق أوسطي ذو مغزى قبل الانتفاضة، ولا وجود لمثل هذا النظام اليوم. المنطقة من بين المناطق الأكثر اضطراباً في العالم، وليس لديها إطار تعاوني سياسي أو أمني أو اقتصادي. كما أنها تستضيف اثنين من النزاعات المستعصية في العالم: الصراع العربي - الإسرائيلي، والتوتّر بين ايران ومعظم المجتمع الاقليمي والدولي. ومع أن الثورات العربية أثّرت على العلاقات الإقليمية بمجموعة واسعة من الوسائل، إلا أن محوري الصراع الكبيرين لايزالان قائمين، والمنطقة ليست أقرب إلى بناء نظام إقليمي يرسّخ الاستقرار.

أثّرت الانتفاضات والعمليات الانتقالية في تونس ومصر وليبيا واليمن على العلاقات الإقليمية والدولية، بيد أنها لم تؤدّ إلى تحوّل جذري في موازين القوى الإقليمية. ولو نجحت الانتفاضة في البحرين، أو كتب النجاح للثورة في سورية، فسيحدث تغيير أكثر دراماتيكية في علاقات القوة. ومن شأن سقوط نظام الأسد أن يكون خسارة تاريخية لإيران، ومكسباً للقوى العربية السنّية، فضلاً عن الغرب، وسيكون سقوط حكم آل خليفة في البحرين عكس ذلك تماماً.

يكمن جزء من السبب في أن تأثير الانتفاضات على العلاقات الخارجية كان محدوداً حتى الآن، في أنها كانت تتعلّق إلى حدّ كبير بالسياسة الداخلية وليس الخارجية. في الفترات المماثلة من الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط من أواخر القرن التاسع عشر حتى قيام الثورة الإيرانية العام 1979 وما بعدها، كانت الانتفاضات الجماهيرية تركّز دائماً تقريبًا على الأجندات المناهضة للاستعمار أو تلك المعادية للغرب، وكانت الانقلابات أو الحكومات الجديدة التي تركب هذه الموجات تسارع إلى تنفيذ تحوّلات جذرية في السياسة الخارجية. في الواقع، طرحت حكومات الشرق الأوسط، في العقود الأخيرة، المواقف في مجال السياسة الخارجية كبديل عن الحكم الرشيد والإصلاح الداخلي. والانتفاضات التي حدثت في العام 2011 أسمت هذا خداعاً من خلال المطالبة بالحرية الداخلية، والحكم الرشيد، والعدالة الاجتماعية، وعدم إعطاء الأولوية للسياسة الخارجية.

أحدثت الانتفاضات تحوّلاً صافياً في القوة للناس أنفسهم، وليس لواحد أو آخر من اللاعبين الإقليميين أو الدوليين. كانت الشعوب العربية لاعباً مفقوداً في علاقات القوى الإقليمية، حيث اغتصب الحكام السلطة وتبادلوا علاقات تبعيّة وتحالف مختلفة مع لاعبين إقليميين ودوليين أكبر منهم. تحوّل السلطة إلى الشعب واضح في حقيقة أن الشعوب حقّقت ذلك من خلال قدرتها على التعبئة والتظاهر والتمرّد، وفي نهاية المطاف، التصويت، وكانت لها في الواقع حصّة الأسد من السلطة في مجتمعاتها. هذا التحوّل في السلطة واضح أيضاً في أشكال جديدة من الحياة السياسية في البلدان التي تنتقل نحو حكم دستوري وديمقراطي. لم يعد الحاكم وزمرة صغيرة من المقرّبين هم الذين يصنعون السياسة الخارجية، بل تعيّن أن يتم التفاوض بشأنها بواسطة حكومات خاضعة إلى المساءلة أمام برلمانات مجادلة وتعدّدية وأمام جمهور مستنير ومعبّأ.

**تحوّلت سورية من كونها لاعباً قوياً في منطقة الشرق العربي لتصبح ملعباً.**

ونتيجة لذلك، لابدّ أن تكون للسياسة الخارجية أسس راسخة في الرأي العام والمصلحة العامة، ولا يمكن أن تكون انعكاساً لأهواء متغيّرة أو صفقات سريّة لحكام غير خاضعين إلى المساءلة. وهذا قد يجعل السياسة الخارجية للدول العربية في مرحلة مابعد الانتقال أقرب إلى سياسة تركيا: وطنية بقوة وتركّز على المصالح الاقتصادية الملموسة. يتعيّن على الحكومات أن تحافظ على شعبيتها في محكمة الرأي العام، ويجب عليها أن تنتج نموّاً اقتصادياً وفرص عمل. واصل الرأي العام، حتى الآن، التركيز على الشؤون الداخلية، لكن إذا حدثت تطوّرات دراماتيكية على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية، فإن الرأي العام يمكن أن يدفع الحكومات إلى اتّخاذ مواقف متشدّدة جديدة.

## التداعيات على الأطراف الرئيسة الإقليمية والدولية الفاعلة

خشيت الولايات المتحدة وأوروبا من أنها ستتكبّد خسائر هائلة بسبب انتشار الانتفاضات العربية، لكنها حافظت على علاقات واكتسبت بعض النفوذ الجديد في ليبيا. وإذا انهار النظام السوري، فقد يسجّل الغرب مكسباً هناك أيضاً. بالطريقة نفسها، وبعد قرن من تشويه صورة الغرب والتطلّع إلى الشرق باعتزاز، كانت للرأي العام العربي وجهة نظر مؤيّدة لدور الغرب في هذه الفترة، ونظرة سلبيّة تجاه الدول الشرقية مثل روسيا والصين والهند. ومع ذلك، أدّت الانتفاضات العربية أيضاً إلى موجة كبيرة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ويمكن أن تهدّد بحدوث مخاطر جديدة من الشبكات الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، إذا ماتعثّرت العمليات الانتقالية في مصر وشمال أفريقيا أو انهارت، فقد تواجه أوروبا تحدّيات جديدة من الهجرة وانعدام الأمن.

خسرت روسيا والصين قدراً كبيراً من حسن النيّة بين الجماهير والحكومات العربية في العام الماضي. وستكون أمامهما مهمّة شاقّة لترميم صورتهما في الأشهر والسنوات المقبلة. مقامرة روسيا بوقوفها إلى جانب الأسد زادت النفوذ الروسي في المنطقة مؤقتاً، وجعلت روسيا، بمعنى من المعاني، الراعي الدولي للمحور الإيراني - العراقي – السوري - اللبناني، لكن هذه الاستراتيجية قد تأتي بنتائج عكسية إذا، أو متى، سقط نظام الأسد. وبالفعل، فقد حلّت الأعلام الروسية محلّ الأعلام الأميركية باعتبارها الرمز المختار في الاحتجاجات الجماهيرية. وكان موقف الصين أقلّ وضوحاً من موقف روسيا، لكن صورتها أيضاً تعرّضت إلى انتقاد شديد في المنطقة.

كانت إسرائيل من بين أكبر الخاسرين في العام الماضي، حيث خسرت آخر أصدقائها في المنطقة مع سقوط مبارك. ومن دون هذا الأخير، لم يَعُد بالإمكان الاعتماد على الملك عبد الله عاهل الأردن كصديق. ومع أن اللاعبين الجدد في مصر وعدوا بالحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، أشاروا إلى أنهم سيتّخذون بالفعل موقفاً أكثر تشدّداً، وربما يتّخذون موقفاً أقرب إلى الأتراك، الذين أصبحوا أكثر صراحة في التعبير عن سلوك إسرائيل غير التصالحي وانتقاده. وإذا ماحدث حريق آخر هائل، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على سبيل المثال، مثل الحرب على غزة في العامين 2009-2008 - فليس هناك مايضمن أن تتمكّن حكومة مصرية منتخبة من الإبقاء على علاقات طبيعية مع إسرائيل كما كان يفعل مبارك. وتواجه إسرائيل أيضاً إمكانية حدوث انتفاضة فلسطينية على غرار الربيع العربي. لكن تغيير النظام في سورية سيجعل حزب الله أكثر عرضة إلى الخطر، لأن عدو إسرائيل يتلقّى دعماً سياسياً من النظام السوري، ويمكن لهذا التغيير أن يفتح إمكانية استئناف مفاوضات السلام حول الجولان والتوصّل إلى حلّ ممكن للمواجهة الإسرائيلية – اللبنانية - السورية.

تحوّلت إيران من كونها البلد الأكثر شعبية إلى الأقلّ شعبية لدى الرأي العام العربي. إذ أن قمعها للمحتجين الإيرانيين بعد العام 2009، ودعمها لنظام الأسد جرّدها، وحزبَ الله، فعلياً من كل الشعبية التي تمتّعا بها في السنوات السابقة. وإذا ماسقط نظام الأسد، فسوف تخسر إيران أقدم حليف لها في العالم العربي، فضلاً عن إمكانية التواصل جغرافياً مع حزب الله. وربّما يشكّل هذا أكبر ضربة لإيران منذ الحرب العراقية – الإيرانية، وقد يضع حدّاً لعقد من الصعود الإقليمي الذي بدأ مع إزاحة الولايات المتحدة لحركة طالبان وصدام حسين، مع أنه يحتمل أن تضاعف إيران من تورّطها في أفغانستان والعراق ردّاً على سقوط الأسد. وهناك دائماً احتمال يلوح في الأفق بأن تشن الولايات المتحدة أو اسرائيل هجوماً على إيران. ومع أن التعاطف مع إيران متواضع في المنطقة، فقد يكون هناك ردّ فعل إسلامي كبير في مصر ودول عربية أخرى ضد إسرائيل والولايات المتحدة في حال هوجمت إيران.

نظرت أحزاب عديدة في بلدان الربيع العربي إلى تركيا كمثال للنجاح السياسي والاقتصادي، وحظي رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان باستقبال جيد في كثير من العواصم بعد الثورة. ومع ذلك، هذا لايُتَرجِم نفسه إلى هيمنة تركية، أو نظام عثماني جديد في المنطقة. ومع ذلك، قوة تركيا الناعمة في السياسة والاقتصاد والدبلوماسية أمر حاسم لبناء شرق أوسط أكثر استقراراً وازدهاراً، إذ يمكن لتركيا أن تمارس نفوذها من خلال علاقاتها مع الحكومات التي تم تشكيلها حديثاً بقيادة الإخوان المسلمين، ويمكن أن يكون لها تأثير قوي وخاصة في سورية بعد الأسد.

نجت المملكة العربية السعودية من الربيع العربي مع أن حلفاءها والنظام الداخلي في المنطقة تلقّوا صدمات. وهي تحاول تأسيس نفوذ لها مع الحركات والحكومات الجديدة في البلدان التي تمرّ بمرحلة

انتقالية. وهي استخدمت مجلس التعاون الخليجي للردّ بقوة على الأزمة في البحرين، الدولة العضو في المجلس. وقد مكّنها سخاؤها الاقتصادي من شراء الوقت السياسي في الداخل، لكن المملكة العربية السعودية تواجه على المدى المتوسط تحدّي مواءمة مؤسّساتها السياسية مع التوقعات السياسية المتغيّرة. ومن المؤكّد أن يكون لهذا التحدّي نتائج مهمة على دور المملكة العربية السعودية في المنطقة في المستقبل.

استعادت مصر بعض أهميتها وصدقيتها التي فقدتها في ظل حكم مبارك. إذ تم بثّ الاحتجاجات في ميدان التحرير على الهواء في قنوات التلفزيون العربية، والتي أعادت التأكيد على أن مصر هي المركز السيكولوجي في العالم العربي. الأمر متروك للرئيس المصري المقبل للاستفادة من هذه الإمكانات لإبراز القوة الناعمة المصرية في المنطقة. وعلى أي حال، مكانة مصر الجديدة بثّت بالفعل حياة جديدة في الجامعة العربية، وسمحت لها بتحقيق النجاح في التوسط في المفاوضات المتوقّفة منذ فترة طويلة بين الفلسطينيين.

**غادرت جامعة الدول العربية عقوداً من عدم جدوى وبدأت الاضطلاع بدور مهم في الدبلوماسية الإقليمية. وهي تؤدّي أيضاً دوراً مهماً، وإن كان غير فعّال حتى الآن، في معالجة الأزمة في سورية.**

تحوّلت سورية من كونها لاعباً قوياً في منطقة الشرق العربي لتصبح ملعباً. وقد أثبت النظام أنه قوي جداً بحيث كان من الصعب إسقاطه بسرعة، لكنه أيضاً غير شرعي وغير قادر على استعادة السيطرة على البلاد. سورية تدخل على الأرجح «عقداً ضائعاً» يترافق فيه الضعف البطيء لنظام محكوم عليه بالزوال مع العسكرة السريعة للمعارضة وتفكّك النظام العام والأمن. وسيعقب سقوط النظام عملية انتقالية مضطربة، وسوف يستغرق الأمر سنوات عدّة لإعادة بناء النظام السياسي والأمني والاقتصادي. لقد أصبحت سورية بالفعل ساحة للحروب الإقليمية والدولية بالوكالة، كما كان لبنان والعراق في الماضي القريب.

يعود العراق ببطء إلى ممارسة النفوذ الإقليمي بعد أكثر من عقدين من الغياب. ومع أن الممارسات السلطوية تثير القلق، إلا أن نظام دولة جديداً يقوده الشيعة بات يفرض نفسه في بغداد مع ثروة نفطية تزداد بسرعة، وجيش كبير، وتنامي الثقة بالنفس والطموحات. هذا العراق سيكون ودّياً تجاه إيران لكن ليس تابعاً لها. فهو يقيم علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ويريد بناء علاقات قوية مع جيرانه العرب والأتراك أيضاً. ومما يدلّ على دوره الإقليمي المتنامي استضافته قمة جامعة الدول العربية في أواخر آذار/مارس، ومحادثات (5+1) النووية مع ايران في أيار/مايو.

ربما تكون قطر أكبر «رابح» في الربيع العربي. فقد كانت قناة الجزيرة محطة رئيسة في تأجيج نيران الثورة. وكانت دبلوماسيتها مهمة في دفع دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتبقى قطر لاعباً شديد النشاط في الساحة العربية، وتركّز الآن على دعم الثورة السورية.

## التعاون الإقليمي

في غضون ذلك، أظهرت جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي دلائل على ديناميكيتها المتزايدة. فقد غادرت جامعة الدول العربية عقوداً من عدم جدوى وبدأت الاضطلاع بدور مهم في الدبلوماسية الإقليمية والدولية التي أدّت إلى التدخّل العسكري في ليبيا. وهي تؤدّي أيضاً دوراً مهماً، وإن كان غير فعّال حتى الآن، في معالجة الأزمة في سورية. إنها تكتسب أهمية متجدّدة لأن الرأي العام العربي أعاد تعبئة نفسه واكتسب شرعيّة إقليمية ودولية واضحة، ومصر، التي تستضيف وتقود الجامعة الدول

العربية، تحرّرت من ثلاثة عقود من العزلة الإقليمية واستعادت شرعيتها في الشارع العربي باعتبارها واحدة من العواصم الرئيسة في الربيع العربي. إضافة إلى ذلك، دفع فرط نشاط قطر في مجال الدبلوماسية الإقليمية والدولية جامعة الدول العربية إلى اتّخاذ مواقف لم تكن واردة قبل عام.

برزت دول مجلس التعاون الخليجي من الربيع العربي مهتزّة بسبب الانتفاضة في البحرين، لكنها تحمّست للعمل وتأكيد الذات. لاتزال البحرين جرحاً مفتوحاً ونقطة ضعف في المنظمة، لكن دول مجلس التعاون أظهرت قوتها العسكرية بفعّالية ووضعت معايير أعلى لطموحاتها السياسية بالتدخّل. وقد أثبت مجلس التعاون أنه سيحمي النظام الملكي لأعضائه من الحركات المؤيدة للديمقراطية أو الجمهورية، وسوف يرفض أي محاولات من جانب إيران لاستعراض قوّتها في مجلس التعاون. وتضمّنت الطموحات المتزايدة لمجلس التعاون منح عضويته إلى الأردن والمغرب، والتوسّط في عملية الانتقال في اليمن، ودعم التدخّل العسكري في ليبيا، والنظر في إقامة وحدة أقوى داخل المجلس.

أتاح رحيل القذافي في ليبيا والمرحلة الانتقالية في تونس فرصة متجدّدة للتعاون والتكامل بين بلدان المغرب العربي. إذ تشكّل الاقتصادات النفطية في الجزائر وليبيا، واقتصاد تونس الغني بالمهارات، واقتصادات المغرب ومصر الغنية باليد العاملة مجموعة طبيعية من التكاملات. وتواجه بلدان شمال أفريقيا ديناميكيات مماثلة لبناء شراكات مع أوروبا، في حين تقوم بالتعامل مع التحديات الأمنيّة والاجتماعية والسياسية في الداخل. ولايزال المسؤولون الإقليميون يستكشفون إمكانية زيادة حجم التعاون، مع أنه لازال يتعين اختبار احتمال إحياء اتحاد المغرب العربي.

### التطوّرات المستقبلية

مع أن الانتفاضات العربية لم تغيّر علاقات منطقة الشرق الأوسط الإقليمية والدولية بصورة جذريّة، فقد دخلت مجموعة كبيرة من الديناميكيات الجديدة حيّز التنفيذ. ويمكن لعمليات الانتقال الناجحة في شمال أفريقيا وسورية واليمن أن تسفر عن وجود شرق أوسط أكثر استقراراً، بيد أن نشوب حرب أهلية أو فشل الدولة في سورية واليمن وفشل العمليات الانتقالية في شمال أفريقيا، يمكن أن يسفرا عن واقع إقليمي مختلف جداً. وعلى غرار الأحداث التي جرت في الربيع العربي نفسه، لايمكن التنبّؤ بمسار العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط إلى حدّ كبير، واللاعبون الخارجيون في حاجة إلى أن يكونوا مستعدّين للاستفادة من فرص التقدّم والتعاون الإقليمي، وكذلك أن يكونوا مستعدّين لإدارة أو نزع فتيل الأزمات أو الصراعات إذا، ومتى، اندلعت.

## سياسة المشاركة الدولية

### مارينا أوتاوي وناثان ج. براون

ستجد الأطراف الدولية الفاعلة صعوبة في التأثير على التطوّرات السياسية في المنطقة، خصوصاً أنها تفتقد إلى علاقات قوية مع الحركات الإسلامية التي ظهرت كلاعب أساسي في العديد من البلدان. إذ أن الأدوات التي في حوزتها محدودة وغير قادرة على إملاء تطوّر الحركات الإسلامية، بيد أن هناك بعض الأدوات التي يمكن استخدامها لتوجيه هذه الحركات بهدوء. ومع أن النتائج قد تبدو متواضعة في بعض

الأحيان، إلا أنها ستكون أكثر احتمالاً لأن تؤتي ثمارها من الإصرار على أن تتبنّى الحركات الإسلامية فوراً القيم العلمانية والليبرالية.

تركّز الحركات اهتمامها على الشؤون المحلية في المقام الأول، بيد أنها تدرك أيضاً أن مجتمعاتها متشابكة في عالم معولم. وفي حين أنها لاتتخلّى عن التزاماتها الإيديولوجية الجوهرية، فإنها قد تجد في بعض الأحيان أن من المفيد أن تخيط تلك الالتزامات بطريقة تبدو معها أكثر احتراماً على الصعيد الدولي، ولاسيّما إذا كان يتم التعامل معها على أنها أطراف سياسية فاعلة جديرة بالاحترام ولها شرعية ديمقراطية متينة. وفي الواقع، ربما أدركت بعض الحركات أنها تعاني من مشكلة خطيرة في صورتها الدولية، لكن لديها أيضاً فرصة فريدة من نوعها في الوقت الحالي للتصدّي لها، عبر إبداء الاهتمام بالتواصل مع المحاورين الدوليين.

**التعاون الفني في مجالات مثل صياغة التشريعات وإدارة طاقم الموظفين البرلمانيين، قد يثبت أيضاً أنه وسيلة مثمرة لبناء العلاقات الإنسانية بين الحركات الإسلامية والأجانب.**

تظهر الحركات الإسلامية في بعض المجالات، كإصلاح قطاع الأمن على سبيل المثال، رغبة حقيقيّة في التعلّم من تجارب البلدان الأخرى. والتعاون الفني في مجالات مثل صياغة التشريعات وإدارة طاقم الموظفين البرلمانيين قد يثبت أيضاً أنه وسيلة مثمرة لبناء العلاقات الإنسانية بين الحركات الإسلامية والأجانب.

يجب على الأطراف السياسية الغربية الفاعلة أن تحدّد أولويّاتها. فالمطالب المباشرة بأن تتبنّى الحركات الإسلامية أجندات إيديولوجية متسامحة تُقرّ العلمانية هي بالتأكيد غير ذات جدوى؛ وحتى الالتزامات الفلسفية الفضفاضة بالقيم الأساسية مثل حقوق المرأة، من المرجّح أن تولّد ردوداً إمّا غاضبة أو عديمة الفائدة وتافهة. لكن إذا لم يكن مرجّحاً للأطراف الخارجية الفاعلة أن تنظّم عملية الإصلاح السياسي وإعادة الإعمار بمفردها، فإنها قد تكون قادرة على تحديد عدد قليل ومحدّد جداً من القضايا التي تركّز عليها بوجه خاص، ولاسيّما إذا كان بوسعها تقديمها ليس بوصفها إملاءات غربية بل كمعايير للسلوك الدولي. لهذا السبب، ربما يضع الانخراط المباشر ضغطاً كبيراً على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبالمثل، لايمكن للأطراف الدولية الفاعلة أن تفرض التعاون مع أجندة أمنية غربية كاملة، لكن يمكنها أن تركّز على الحفاظ على العلاقات التعاقديّة القائمة ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية.
مثل هذه الضغوط ستكون أكثر فعّالية إذا كانت منسّقة. وهنا قد تكون ثمّة خلافات بين المقاربتين الأميركية والأوروبية. الولايات المتحدة ربما تكون عموماً أكثر وديّة إزاء القيم الدينية التي يتم التعبير عنها علناً في الحياة العامة، وأكثر تركيزاً على القضايا الأمنية، وأكثر اهتماماً من أوروبا في العثور على مُحاور فعّال. هذه الفروق نادراً ماتكون مطلقة؛ فالأطراف الأوروبية الفاعلة تتصرّف أحياناً بالطريقة نفسها. ومع ذلك، قد يكون التنسيق ضرورياً لوضع السياسات والاستراتيجيات الفعّالة.
وعلى نحو أكثر تصميماً، فإن الحكومات الغربية في حاجة إلى تغيير فهمها للدبلوماسية، أو وقف استيراد تفاهمات تم تطويرها في مناطق أخرى. في المجتمعات العربية التي تتحرّك فيها الهياكل السياسية في اتجاهات أكثر مشاركة وتعدّدية، سيكون من الضروري بالنسبة إلى الحكومات الغربية تطوير مهارات دبلوماسية جديدة. فلن يعود كافياً أن تعتمد على علاقاتها مع عدد قليل من الفاعلين السياسيين النخبة، بدلاً من ذلك، سوف تصبح الدبلوماسية عملاً يتعلّق ببناء الجسور مع مجتمعات بأكملها.

قد يكون هناك القليل مما يمكن للغرب القيام به لتقليل الشكوك المتبادلة القائمة بين الإسلاميين وبين الأحزاب العلمانية، لأنها متجذّرة، وفي نهاية المطاف، ستظل الدول الغربية نفسها متشكّكة بالإسلاميين. مع ذلك، مايمكن أن تفعله الدول الغربية هو أن تشمل بالقدر الممكن كلاً من الإسلاميين والعلمانيين في

جميع تعاملاتها مع المنطقة العربية. وهذا ينطبق بشكل خاص على جميع المحافل الدولية التي تتم فيها مناقشة القضايا الاقتصادية وغيرها من قضايا السياسة الملموسة.

يجب أن يتم إدراج الإسلاميين إلى أقصى حدّ ممكن، فهم لم يكونوا جزءاً من التيار الدولي، بعد أن تم إقصاؤهم وعزلهم في الماضي. ومع ذلك، سيتوجّب على الإسلاميين في الحكم اتّخاذ قرارات ووضع سياسات في شأن القضايا التي تؤثّر على جميع البلدان، ولذا يجب أن يفهموا في أسرع وقت ممكن بيئة اليوم العالمية، فضلاً عن مخاوف المؤسسات الدولية والبلدان الأخرى، ولاسيّما تلك التي لديها اقتصادات سريعة النمو. إنهم ربما لم يفكّروا كثيراً بقضايا ملموسة من هذا القبيل خلال سنوات النفي والسجن الطويلة - وينعكس هذا في بعض الأحيان في تصريحات قادتهم - لكن لن يكون لديهم أيّ خيار في المستقبل.

**سوف تصبح الدبلوماسية عملاً يتعلّق ببناء الجسور مع مجتمعات بأكملها.**

ثم أن استمرار إدراج النخبة العلمانية مهمّ أيضاً ليس فقط لطمأنة هذه الجهات بأن المجتمع الدولي لم يتخلّ عنها، بل أيضاً لحملها على العمل مع الإسلاميين على قضايا ملموسة تسدّ الفجوة بين الإيديولوجيات المتباينة. وعلى سبيل المثال، القوى الإسلامية والعلمانية السائدة على حدّ سواء تتشبّث بفكرة اقتصاد السوق. وتعرف القوى الإسلامية والعلمانية أن الدولة في حاجة إلى الاستمرار في دعم شبكات الأمان لأسباب إنسانية والحفاظ على السلام الاجتماعي على حدّ سواء.

## الآثار الاقتصادية المترتّبة على الثورات العربية

### سينان أولغن

كل مايجري على خلفية مناخ اقتصادي متدهور بشكل واضح في جميع أنحاء المنطقة، هو نتيجة حتميّة لزعزعة الربيع العربي للنظام الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحتى في بلدان مثل تونس ومصر حيث أصبح الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة متقدّمة نسبياً، اتّجهت الأوضاع السياسية غير المستقرّة إلى اجتياح الإنجازات الاقتصادية.

فلأوّل مرة منذ العام 1986، انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 1,8 في المئة في العام 2011، وبلغ معدّل البطالة هناك 18 في المئة في العام الماضي، مرتفعاً من 13 في المئة في العام 2010، وزادت أقساط التأمين على المخاطر. في غضون ذلك، انكمش الاقتصاد المصري بنسبة 0,8 في المئة، وفقد (1) مليون مصري وظائفهم نتيجة لذلك. الحكومة المصرية تدفع الآن مايقرب من 16 في المئة فائدة سنوية عندما تقترض بالجنيه المصري، ارتفاعاً من 11 في المئة في العام 2010. كما نضبت تدفّقات الاستثمار الأجنبي في مصر، وانخفضت من 6,4 مليار دولار في العام 2010، إلى 500 مليون دولار فقط في العام 2011.

يؤثّر مزيج هذه الاتّجاهات السلبيّة على الموازين المالية والخارجية لتلك البلدان. فالعجز في ميزانية مصر، على سبيل المثال، بلغ 10 في المئة من دخلها القومي في حين استُنفدَت احتياطيّاتها إلى 15 مليار دولار، وهي بالكاد تكفي لتغطية احتياجات البلاد من النقد الأجنبي في الأشهر الثلاثة المقبلة. في تونس، ارتفع العجز في الموازنة الذي بلغ 2,6 في المئة من الدخل القومي في البلاد في العام 2010، إلى مايصل إلى 6 في المئة في العام 2011 في أعقاب الثورة.

هذا التدهور الاقتصادي السريع، إضافة إلى التوقّعات الكبيرة التي أثارها بدء التحوّلات السياسية، يخلق شعوراً بالحاجة الملحّة يدفع الأطراف السياسية الفاعلة الناشئة إلى تطوير برامج اقتصادية أكثر تفصيلاً، ومعالجة المظالم الاقتصادية المتزايدة لسكّانها. وعلى سبيل المثال، في حين ركّز خطاب الإسلاميين بشكل أساسي على مواضيع سياسية، وسلّط الضوء على قضايا المشاركة السياسية والشمول والإصلاحات الديمقراطية، شهدت الحملات الانتخابية الأخيرة تحوّلاً خطابياً بعيداً عن السياسة نحو التطلّعات الاقتصادية. القادة السياسيون المنتخبون حديثاً والأحزاب السياسية يعلمون جيداً أن شعبيتهم لايمكن أن تستمر إلا إذا كانوا قادرين على تحقيق النموّ وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيهم.

وعموماً، اعتمد اللاعبون السياسيون الناشئون، والأحزاب الإسلامية على وجه الخصوص، لهجة تصالحيّة بشأن التعامل مع الأطراف الدولية الفاعلة. فالبرامج الاقتصادية لهذه الأحزاب مؤيّدة للسوق إلى حدّ كبير، وتؤكّد على دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتشدّد على الحاجة إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. وينظر إلى الدولة باعتبارها وسيلة لضمان العدالة الاجتماعية، وثمة إشارات ضئيلة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وأعطى السياسيون الإسلاميون على سبيل المثال، في كلّ من تونس ومصر، ضمانات بأن القيود التي لها علاقة بالشريعة الإسلامية لن تعوق قطاع السياحة المهم اقتصادياً. وبرهن ممثلو حزب العدالة والتنمية في المغرب والنهضة في تونس بالفعل على استعدادهم للمشاركة في المحافل الدولية الخاصة بالحوار الاقتصادي مثل المنتدى الاقتصادي العالمي. وترى برامج الإسلاميين الاقتصادية أيضاً أن ثمّة دوراً للمؤسسات الدولية في مساعدة الاقتصادات الوطنية للتغلّب على التحدّيات التي تواجهها.

القادة السياسيون المنتخبون حديثاً والأحزاب السياسية يعلمون جيداً أن شعبيتهم لايمكن أن تستمر إلا إذا كانوا قادرين على تحقيق النموّ وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيهم.

## اقتصاديات المشاركة الدولية

خلافاً لميدان الإصلاحات الديمقراطية، حيث كانت مقاومة التدخل الأجنبي والمساعدة قوية، تبدو القيادة العربية الجديدة أكثر تقبلاً للشراكة حيث يركّز الغرب على الأهداف الاقتصادية. الحاجة الحقيقية إلى التغيير الاقتصادي في هذه البلدان توفّر فرصة غير مسبوقة لمشاركة دولية مع القيادة العربية الجديدة، ويمكن تحديد برنامج عمل لهذه العلاقة. من الناحية المثالية، ينبغي أن يتضمن البرنامج أهدافاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ولكن بما أن الكثير من هذه الأحزاب الإسلامية لديها ولايات قصيرة لإحداث التغيير قبل أن يصوّت الناس مرة أخرى، يجب أن يكون التركيز المباشر على الأهداف قصيرة الأجل التي يمكن تنفيذها في دورة انتخابية واحدة.

## خلق فرص العمل

تواجه الحكومات الجديدة على الفور التحدّي المتمثّل في خلق فرص العمل. فقد غذّت نُدرة فرص العمل المناسبة السخط الشعبي على الأنظمة القائمة ما أدّى في النهاية إلى اندلاع الثورات العربية، كما فاقم عدم الاستقرار الاقتصادي الذي بشّرت به هذه الفترة من عدم اليقين من أوضاع التوظيف. الإصلاحات الهيكلية لاغنى عنها لوضع استراتيجية سليمة لخلق فرص العمل، بما في ذلك إصلاح التعليم وتوفير التدريب والمهارة، والإنتاج، والعمالة، وتحرير سوق الخدمات. لكن هذه الإصلاحات لن تحقّق نتائج إلا على المدى الطويل، مع أن الحكومات العربية تواجه ضغوطاً لتقديم وظائف على المدى القصير، وتحقيق التوازن بين القيود المالية وطموحات خلق فرص العمل.

الوصفة الاقتصادية لخلق فرص العمل على المدى القصير ربما تتمثّل في الاستثمار في الأشغال العامة الشاملة. إذ يمكن لهذا النوع من الإنفاق الحكومي خلق فرص عمل كثيفة العمالة من شأنها أن تساعد على معالجة مشكلة ارتفاع معدّلات البطالة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات العربية في إطلاق، والحفاظ على، مثل هذه المبادرات من خلال وسائل ثلاث:

أولاً، يمكن للمجتمع الدولي زيادة مبلغ المساعدة المالية التي وعد بها. إذ تتفاوض مصر، على سبيل المثال، للحصول على قرض بقيمة 3,2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، مع أنه لايرجّح للقرض أن يكون كافياً نظراً إلى متطلّبات التمويل قصير الأجل للاقتصاد المصري حتى لو فتح الاتفاق، كما هو متوقع، الطريق أمام الإفراج عن الأموال التي تعهّدت دول الخليج بتقديمها. ومن الواضح أن ثمّة حاجة إلى المزيد من مصادر التمويل لمعالجة استراتيجية أكثر فعالية لإيجاد فرص العمل، والتي يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير قصير الأمد على سوق العمل.

**بما أن الكثير من هذه الأحزاب الإسلامية لديها ولايات قصيرة لإحداث التغيير قبل أن يصوّت الناس مرة أخرى، يجب أن يكون التركيز المباشر على الأهداف قصيرة الأجل التي يمكن تنفيذها في دورة انتخابية واحدة.**

أما الخيار الثاني فيتمثّل في توفير الخبرة الفنية اللازمة لصنّاع القرار السياسي العربي في مجال إدارة الديون. فمن دون وجود خبرات رفيعة في مجال إدارة الدين، يخاطر الاقتصاد الذي يطبّق عمليات إنفاق عام شاملة، بمزاحمة الاستثمارات الخاصة. ويمكن معاينة ذلك التأثير بوضوح في الاقتصاد المصري، حيث يتم استخدام النظام المصرفي المحلي لتمويل العجز المرتفع في ميزانية البلاد. ونتيجة لذلك، يتم توجيه المدّخرات الوطنية لخزينة الدولة، مايضعف قدرة النظام المصرفي على تحويل هذه الأموال إلى استثمارات القطاع الخاص المنتجة. في ظل هذه الظروف، فإن التحوّل من الاعتماد الكبير على المدّخرات المحلية لتمويل العجز في الميزانية إلى المدّخرات الأجنبية سيكون مفيداً. ومع ذلك، هذا يتطلّب مستوى عالياً من الكفاءة الفنية بين واضعي السياسات الاقتصادية للحصول على أفضل الشروط في الاستفادة من أسواق الدين الدولية، وإدارة إصدار سندات الدين، وتمديد الدين.

ثالثاً، يمكن للمجتمع الدولي مساعدة الحكومات العربية على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي آمن ويمكن التنبؤ به للشراكات بين القطاعين العام والخاص لمشاريع البنية الأساسية الشاملة. الأطراف الدولية الفاعلة، بالاشتراك مع الحكومات العربية، يمكنها عندها أن تساعد في تسويق هذه الفرص، مايسمح للاقتصاديات العربية بالاستفادة من عمليات التمويل الدولية طويلة الأجل التي تركّز على البنية الأساسية.

المجال الذي سيكون فيه إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص مفيداً بشكل خاص هو مجال السياسة الإسكانية. فقد أصبح عدم وجود فرص السكن الملائم مشكلة حقيقية في بعض هذه المجتمعات. وأوصى تقرير عن الاقتصاد المصري صدر مؤخّراً عن مؤسّسة كارنيغي ومعهد ليغاتوم، على سبيل المثال، بتطوير الشراكات العامة والخاصة لتحديث قطاع الإسكان. ووفقاً للتقرير، فإن «استثمارات القطاعين الخاص والعام، التي تهدف إلى تجديد وتطوير المناطق التي تحتلها حالياً الأحياء الفقيرة في المدن، هي مبادرة واعدة أخرى ذات فوائد كبيرة للتنمية على المدى الطويل، وخصوصاً أن الأحياء الفقيرة تقع في مناطق مرغوب فيها تجارياً. كما يمكن للقروض الممنوحة لمشاريع تطوير الأحياء الفقيرة أن تكون استثماراً آمناً نسبياً، ومرتفع العائد، مع مزايا اجتماعية إضافية مستحقّة للمصريين الفقراء».

وبالمناسبة، يمكن للتجربة التركية أن توفّر أنموذجاً لإصلاح السياسات الإسكانية، وتصميم شراكات صديقة للسوق وفعّالة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تحديث قطاع الإسكان بسرعة والتغلّب

على النقص في السكن اللائق. فقد طوّرت تركيا نموذجاً ناجحاً نسبياً لإنتاج مشاريع إسكان جماعي بأسعار معقولة قائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للجماعات ذات الدخل المنخفض. تمكّنت هيئة الإسكان الجماعي، مدعومة بتمويل حكومي وبالقدرة على الوصول إلى الأراضي المملوكة للخزينة، من تنفيذ بناء نصف مليون وحدة سكنية بين العامين 2003 و2010 من دون تحميل الموازنة العامة أي أعباء. وفقاً لنموذج أعمالها، تسلّم هيئة الإسكان الجماعي الأرض، وتقيم مزادات على مشروع البناء لمطوّري القطاع الخاص، وتراقب بناء وتسويق المشاريع. كما توفر قروضاً سكنية لذوي الدخل المنخفض. وقد أدّى نجاح هيئة الإسكان الجماعي إلى تقديم طلبات لنقل معرفتها ونموذجها التجاري إلى مجموعة من الشركاء الدوليين. وفي آخر إحصاء، طلب 33 بلداً، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والعراق والأردن وسورية ومصر والكويت واليمن والجزائر، من هيئة الإسكان الجماعي تنفيذ مشاريع إسكانية فيها.

مجموعة هذه الخيارات من شأنها أن تسمح للاقتصادات العربية بتوفير فرص عمل على المدى القصير، في حين تتجنّب مخاطر زعزعة الموازين المالية أو مزاحمة الاستثمارات الخاصة.

## تنمية القطاع الخاص

**يعدّ إصلاح النظام المصرفي مجالاً حيوياً، حيث يمكن للأطراف الدولية الفاعلة تقديم المساعدة.**

السعي إلى تحقيق النمو الشامل سيكون هدفاً رئيساً لجميع الحكومات العربية، ويجب أن يعتمد نموذج النموّ الجديد على قطاع خاص يعمل في بيئة اقتصادية تتمتّع بهيكل حوافز مناسب. وبعبارة أخرى، يجب على النظام الجديد القضاء على حوافز البحث عن الريع، وعمليات الاستيلاء التنظيمي (تحدث عندما تستميل المصالح الخاصة صانعي السياسة أو الهيئات السياسية – الهيئات التنظيمية على وجه الخصوص – لتعزيز أهدافها الخاصة – المترجم)، والإقراض السياسي وتشجيع النموّ والمنافسة. وعلى سبيل المثال، حدّد الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي عقبتين رئيستين أمام تنمية القطاع الخاص في المنطقة، هما شبكات الرعاية والإقراض المتصل، الأمر الذي يحدّ من وصول أصحاب المشاريع من أصدقاء النظام إلى رأس المال. ولذلك يعدّ إصلاح النظام المصرفي مجالاً حيوياً، حيث يمكن للأطراف الدولية الفاعلة تقديم المساعدة.

الاقتصادات العربية متأهّبة للاستفادة من إنشاء مؤسسات تنظيمية سليمة ومستقلة لمراقبة ورصد نظامها المصرفي. وفي الوقت الحاضر، البنوك المركزية هي المسؤولة عن الرصد، لكن النظام الحالي لايسمح بتحديد المخاطر النظامية بشكل حقيقي مثل حجم القروض المتعثّرة، من بين أمور أخرى. يمكن للسلطات المصرفية التنظيمية المستقلة ضمان تحديد المخاطر بشكل صحيح، وهي ستساعد في التغلّب على المشكلة المزمنة للإقراض ذي الدوافع السياسية.

وثمة عقبة ذات صلة تتمثّل في أن الأنظمة المصرفية لاتوجّه بكفاءة الودائع إلى قروض تتّجه لاستثمارات منتجة. ويرتبط هذا القصور بالاعتماد المفرط على النّظم المصرفية لتمويل العجز في الميزانية، وعدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى النظام المصرفي نظراً إلى ارتفاع معدّل انتشار عدم الاكتراث الذي يقوّض ميزانيات الشركة. ومن شأن تكاثر خطط ضمان القروض التي يدعمها المجتمع الدولي المساعدة في التغلّب على هذا العائق الهيكلي أمام تعميق النظام المالي بفائدة تناسب تعزيز نشاط القطاع الخاص.

أخيراً، الحكومات العربية عازمة على إعادة تركيز جهودها على تعزيز روح المبادرة. وعلى سبيل المثال،

يتوخّى البرنامج الاقتصادي لحزب النهضة توفير الدعم الفني وبرامج التوجيه لخريجي الجامعات الذين يملكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. وبرنامج حزب العدالة والتنمية في المغرب يشدّد على روح المبادرة ويتحدث عن التمكين الاقتصادي من خلال مبادرات التوظيف الذاتي.

يمكن إطلاق شراكات دولية مع الاقتصادات العربية لتعزيز روح المبادرة للشباب وتنمية القطاع الخاص. فالمجموعة الواسعة من المبادرات التي تستخدم لتطوير وتعزيز روح المبادرة في البلدان الأوروبية - بدءاً من البرامج التي تديرها غرف التجارة والصناعة لمشاريع التعاون بين الجامعات والصناعة، بما في ذلك التعاون في وضع أدوات تمويل المخاطر بتمويل عام، وتوفير بذرة الأموال المطلوبة لصناديق الاستثمار الأكبر التي يموّلها القطاع الخاص - يمكن تسخيرها ونسخها لمساعدة واضعي السياسات العربية في محاولتهم خلق اقتصاد نابض بالحياة.

## التجارة

الحمائية الكامنة في سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية تعيق بشكل كبير جهوده التي يبذلها لمساعدة المنطقة. وصحيح أنه يجري الكلام عن أهمية مساعدة التنمية – التي هي مكرّسة الآن في معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي – إلا أن الاتحاد حافظ على الحمائية الكامنة في سياساته الزراعية. وقد اشترط الاتحاد الأوروبي تحرير تجارته الزراعية مع شمال أفريقيا بشأن التقدم الذي تم إحرازه في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، ونظراً إلى عدم إحراز تقدّم في مفاوضات الدوحة، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في هذه السياسة، ويتعيّن عليه، بدلاً من ذلك، أن يطرح مبادرة جديدة لتفكيك الحواجز التي يضعها أمام التجارة الزراعية، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء دعم الصادرات، والتخلّص تدريجياً من حصص التعريفة الجمركية.

**ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يطرح مبادرة جديدة لتفكيك الحواجز التي يضعها أمام التجارة الزراعية، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء دعم الصادرات، والتخلّص تدريجياً من حصص التعريفة الجمركية.**

## تدبُّر التوقعات

تواجه هذه الحكومات أيضاً مشكلة حادّة في تدبُّر أمر التوقّعات. ربما كان من الطبيعي بالنسبة إلى المواطنين العرب أنهم يريدون أكثر من الحكومات الجديدة المنتخبة ديمقراطياً من حيث فرص العمل والدخل ومستويات المعيشة. لكن الحكومات تخاطر بالفشل في تحقيق هذه التوقّعات. وقد فاقم واضعو السياسات والحملات الانتخابية الأخيرة هذه المشاكل، حيث أعلنت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات عن أهداف اقتصادية نبيلة، كما أشارت برامجها إلى قائمة أمنيات بالنتائج الاقتصادية التي يتعيّن تحقيقها في غضون دورة انتخابية واحدة. وسيكون لفشل الأحزاب الحاكمة الجديدة، في السنوات المقبلة، في تحقيق هذه الطموحات العالية، عواقب سياسية تتراوح بين انخفاض التأييد الشعبي وبين خيبة الأمل الشعبية بالتجربة الديمقراطية.

مع أن هذا هو المجال الذي سيكون للأطراف الفاعلة المحلية دور قيادي فيه، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد أيضاً من خلال عدد من الوسائل الحيوية، بما في ذلك تسهيل مشاركة وحوار أكثر تنسيقاً مع الأطراف السياسية الفاعلة الناشئة في العالم العربي حول قضايا السياسة الاقتصادية. ويمكن لهذه المشاركة أن تأخذ شكل دعوات منتظمة إلى المنتديات متعدّدة الأطراف بشأن السياسة الاقتصادية أو إقامة منتديات جديدة متعدّدة الأطراف تركّز على التحدّيات الاقتصادية في العالم العربي.

في موازاة ذلك، يعتبر بناء القدرات داخل الإدارة العامة بشأن المسائل المتعلّقة بالسياسة الاقتصادية

وداخل المجتمع المدني - وخاصة في المساعدة على إنشاء و/أو تطوير مراكز أبحاث مستقلّة بشأن السياسات الاقتصادية، أحد الخيارات. وثمّة جهد رئيس في هذا الصدد يتمثّل ببرنامج تدريب مستمر للصحافيين والمحررين يغطي التطوّرات الاقتصادية في العالم العربي، حيث إن دور وسائل الإعلام فعّال في تشكيل التوقعات. ومن شأن مثل هذا البرنامج التدريبي أن يسمح للصحافيين بتقييم برامج الأحزاب الحاكمة الجديدة الاقتصادية وخطاباتها بصورة نقديّة، حيث سيتم نشر النقاش الاقتصادي إلى الجمهور الواسع من خلال عدسة أكثر واقعيّة.

أخيراً، ينبغي لمجتمع المانحين أيضاً توسيع نطاق عمله مع أصحاب المصلحة المحلّيين. في الماضي، كان الحوار يتم أساساً بين ممثّلي المنظمات المانحة وممثّلي الحكومات العربية المعنيّة. اليوم، يحتاج الحوار إلى إشراك المزيد من اللاعبين. المشاركة مع الجهات المعنيّة غير الحكومية لن تساعد الجهات المانحة في تقييم احتياجات الاقتصاد المحلّي بصورة أفضل فقط، ولكنها ستساعد أيضاً الأطراف الفاعلة المحلية على تحسين إدارة توقّعات حكوماتها وتوقّعات المجتمع الدولي.

**لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية دور تلعبه في محاولة إبعاد النُّخب العربية المتنافسة عن المناقشات الإيديولوجية الحادة والعقيمة في نهاية المطاف، نحو حلّ المشاكل بطريقة أكثر واقعيّة.**

## التركيز على القضايا الملموسة

### سينان أولغن، ناثان ج. براون، مارينا أوتاوي، بول سالم

في جميع البلدان، تحول الاختلافات السياسية والإيديولوجية دون إجراء مناقشة عقلانية، ولايشكّل العالم الغربي استثناء. بيد أن تلك التجربة تبيّن أيضاً أن أفضل أمل لتحقيق المصالحة في العالم العربي يكمن في التركيز على قضايا ملموسة مثل الإصلاح الاقتصادي. فمن غير المرجّح أن تتغلّب النُّخب الإسلامية والعلمانية على عدم الثقة وحتى الكراهية في مابينها تماماً. لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية دور تلعبه في محاولة إبعاد النُّخب العربية المتنافسة عن المناقشات الإيديولوجية الحادة والعقيمة في نهاية المطاف، نحو حلّ المشاكل بطريقة أكثر واقعيّة. فكل من أوروبا والولايات المتحدة في وضع يؤهّلها للعب هذا الدور بشكل جيد، وليس بالضرورة أن يعمل الاثنان معاً طيلة الوقت. الاعتبار المهم هو أن تتصرّف كل الأطراف الخارجية بصورة منهجية من حيث إشراك الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية في مناقشة كل القضايا التي تبرز سواء كانت ثنائية أو متعدّدة الأطراف.

إن القيام بمحاولة متعمّدة لجمع الفصائل المتخاصمة سيكون مساهمة في تعزيز الديمقراطية في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية أكبر من مشاريع تعزيز الديمقراطية - التي عادة مايكون لها تأثير هامشي في أفضل الأحوال - أو فرض مشروطيات سياسية. الولايات المتحدة والدول الأوروبية تدرك من الناحية النظرية أن التحوّلات إلى الديمقراطية هي عمليّات معقّدة تتم على المدى الطويل، ولاتتبع مسارات واضحة. وهذه الدول في حاجة إلى وضع هذه الفكرة في الواقع العملي من خلال البحث عن سبل لمساعدة البلدان على التغلّب على الصعوبات الحتميّة التي تواجهها، بدلاً من الإيحاء بأن التغيير يمكن، ويجب أن يكون ذا بعد واحد.

## هوامش

1. Ibrahim Saif and Muhammad Abu Rumman, "The Economic Agendas of the Islamist Parties," Carnegie Endowment for International Peace, May 2012.
2. بالمناسبة، البرنامج الاقتصادي الذي قدمته الحكومة التونسية للبرلمان قبل بضعة أسابيع يشير إلى برامج البنية الأساسية لخلق فرص العمل.
3. Legatum Institute-Carnegie Endowment for International Peace-Atlantic Council. "Egypt's democratic transition: five important myths about the economy and international assistance," August 2011, http://carnegieendowment.org/files/Egypts_Democratic_Trans_UK16ppWEB.pdf.

**سينان أولغن** باحث زائر في مركز كارنيغي أوروبا، في بروكسل. تتمحور أبحاثه حول تداعيات السياسة الخارجية التركية بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة، ولاسيما في مايتعلّق بموقف تركيا الإقليمي. أولغن هو أيضاً شريك مؤسِّس في **Istanbul Economics**، وهي مؤسسة استشارية تُعنى بالشؤون العامة والتنظيمية، ورئيس مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية (**EDAM**)، وهو مركز أبحاث مستقل مقرّه اسطنبول.

**ناثان ج. براون** باحث أول في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن. وهو باحث مرموق، ومؤلّف ستة كتب عن السياسة العربية نالت استحساناً. يُغني براون مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بخبرته الخاصة في الحركات الإسلامية، والسياسات الفلسطينية، والأنظمة القضائية والدستورية في العالم العربي. أحدث مؤلّفاته كتاب بعنوان «المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي» ***When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics*** ، نشرته **Cornell University Press** في أوائل العام 2012. أما كتابه الحالي فيلقي الضوء على الحركات الإسلامية ودورها في السياسة في العالم العربي.

**مارينا أوتاوي** باحثة أولى في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يتركّز عملها على قضايا التحوُّل السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأمن الخليج. عملت أوتاوي فترة طويلة محلِّلة لمسألة تشكُّل الأنظمة السياسية وتحوّلها، وتناولت في كتاباتها إعادة البناء السياسي في العراق ومنطقة البلقان والبلدان الأفريقية. تنعكس تجربتها البحثية الواسعة في منشوراتها، التي تشمل تسعة كتب ألّفتها وستة حرّرتها. أما أحدث منشوراتها فتتضمّن كتاب «فرص التعددية وحدودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي» ***Getting to Pluralism*** ، التي شاركت عمرو حمزاوي في تأليفه، وكتاب «اليمن على شفا الهاوية» ***Yemen on the Brink*** ، التي شاركت كريستوفر بوتشيك في تحريره. كما وضعت أوتاوي دليلاً على الإنترنت عن السياسية العراقية بعنوان «العراق: انتخابات 2012» ***Iraq Elections 2012***.

**بول سالم** مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، لبنان. تتناول أبحاثه ومنشوراته العلاقات الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، إضافةً إلى قضايا التطور السياسي والدمقرطة في العالم العربي. قبل انضمامه إلى مؤسسة كارنيغي في العام 2006، شغل سالم منصب المدير العام لـ«مؤسسة فارس»، وفي الفترة الممتدة من العام 1989 إلى العام 1999، أسّس وتولّى إدارة المركز اللبناني للدراسات السياسية، الذي يُعتَبَر الرائد في لبنان من بين مراكز الأبحاث التي تُعنى بالسياسات العامة. في العام 2002، عُيِّن عضواً في اللجنة العليا للمراجعة بالمعنية بتقرير التنمية البشرية في العالم العربي، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي العام 2006، شارك في عضوية الهيئة الوطنية لإصلاح قانون الانتخابات في لبنان. كما شغل سالم مناصب مختلفة في الجامعة الأميركية في بيروت، وهو غالباً مايشارك في برامج تلفزيونية ومقابلات إذاعية يتناول فيها مواضيع سياسية ذات صلة بالشرق الأوسط والعالم العربي.

# مؤسسة كـارنيغي
## للسلام الدولي

**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

---

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

---

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**